اقتصاد

لعدم تحصيل الإنفاق الاستهلاكي من إحدى الشركات

«جهاز الرقابة» يعاقب مديرين وعاملين في «المالية»

| عبد الهادي شباط

يبدو أن عقوبات الجهاز المركزي للرقابة المالية بحق المديرين والعاملين في وزارة المالية آخذة بالتوسع، فبعد تداول معلومات عن شمول عقوبات الجهاز المركزي لنسبة كبيرة من العاملين في ماليتي دمشق وريفها، في وقت سابق، تأتي مخالفات جديدة تتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي لمبيعات إحدى الشركات العاملة في مجال البن والنسكافيه وأقراص مرقة الدجاج؛ نتج عنها معاقبة نحو ٢٥ بالمئة من العاملين في قسم كبار المكلفين في مالية دمشق منهم رؤساء أقسام ودوائر وعاملين، إضافة لشمول العقوبات مديرين وعاملين في مالية ريف دمشق وهيئة الرسوم والضرائب، وحمّلهم تقرير الجهاز مسؤولية المخالفة لأسباب التقصير والإهمال والمماطلة في عملهم.

وفي متابعة للموضوع في مالية دمشق للتعرف أكثر إلى حيثيات الموضوع التقت «الوطن» عدداً ممن طالتهم العقوبات التي تراوحت بين الإنذار والتنبيه والحسم، فقد تحفّظ جميعهم على العقوبات المتخذة بحقهم وقيامهم بتقديم اعتراضات على القرار والمطالبة بإعادة النظر بالقرار وخاصة أن عدداً منهم أكد أن سنوات خدمته تجاوزت ٣٠ عاماً لدى المالية دون تعرضه لأي عقوبة أو تنبيه.

وبالعودة للتقرير الذي صدّره الجهاز المركزي للرقابة المالية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد أظهرت نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مديريتي مالية دمشق وريف دمشق، وجود مبيعات لشركة في القطاع الخاص لم يتم استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي عنها على الرغم من أنها تخضع لرسم الإنفاق الاستهلاكي بموجب المرسوم ٦١ لعام ٢٠٠٤ وذلك عن الأعوام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٥ لمادة روح البن (النسكافيه) ووجود مبيعات للشركة خاضعة للمرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ لم يتم أيضاً استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي عنها (مادة الكاكاو).

كما أورد التقرير إهمال وتقصير الدوائر المالية المختصة، إذ نتيجة لعدم إخضاع المادتين المذكورتين لرسم الإنفاق الاستهلاكي منذ عام ٢٠٠٤ أدى إلى استفادة المكلف من مزايا القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٥ الذي أعفى المكلفين من غرامات ضبوط الإنفاق الاستهلاكي على المبيعات والخدمات التي تعود لعام ٢٠١٤ وما قبل وإهمال وتقصير العاملين في قسم كبار المكلفين في إنجاز تكاليف ضريبة الأرباح الحقيقية للشركة من الأعوام ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٥ «علماً أنها من أكبر الشركات العاملة في سورية وذات عائدات ضريبية كبيرة».

وقد أوصى التقرير مديرية الجمارك العامة بضرورة توخي الدقة اللازمة أثناء تنظيم بيانات الاستيراد واحتساب نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي حسب مضمون الأنظمة والقوانين الناظمة لرسم الإنفاق الاستهلاكي، وإلى مراقبي الدخل والمدققين في مديريتي مالية دمشق وريف دمشق بضرورة التأكد من صحة رسم الإنفاق الاستهلاكي المقتطع من الأمانات الجمركية على البيانات الجمركية وذلك أثناء إنجاز الأضابير.

واقترح التقرير التعميم على مديريات المالية في المحافظات لإعادة دراسة ومطابقة بيانات جميع الشركات «تصاريح المكلفين» التي يخضع نشاطها لرسم الإنفاق الاستهلاكي بين دوائر الإنفاق الاستهلاكي وأقسام الدخل وإعادة تكليفها أصولاً في حال وجود فروقات تستوجب ذلك وموافاتنا بالنتائج، إضافةً إلى الإيعاز إلى الهيئة العامة للضرائب والرسوم بضرورة إصدار تعميم على جميع مديريات المالية في المحافظات يتضمن إجراء التنسيق بين دوائر الإنفاق الاستهلاكي وبين أقسام الدخل فيها قبل إنجاز تكاليف الأرباح فيها من المراقبين وضرورة تبادل المعلومات بينهم بخصوص بيانات المكلفين المقدمة لديهم.

وزير الصحة: لم نرفع أسعار الدواء منذ عام ٢٠١٥ ونتجه لعدالة التسعير بين المعامل القديمة والجديدة

| هناء غانم

نفى وزير الصحة نزار يازجي في تصريح لـ«الوطن» وجود أي موجة لارتفاع أسعار الأدوية بكل أصنافها وفق ما تم تداوله في الاتحاد العام لنقابات العمال وبعض وسائل الإعلام بأن ارتفاع أسعار وصل في بعض الأدوية إلى ٤٥٠ بالمئة، مبيناً أن الأدوية موجودة وليس فيها نقص أو احتكار ولم يترفع سعر أي نوع.

وأكد يازجي أن أسعار الأدوية ثابتة، لكن هناك ارتفاعاً في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، الذي ارتفع إلى نحو ٤٧٠ ليرة، بينما كان نحو ٦١ ليرة، والعديد من المعامل تدفع بالسعر الجديد للدولار لجهة تأمين موادها الداخلة في الصناعة، بينما هناك معامل أدويتها مسعّرة بأسعار قديمة، لذا لا يجوز أن تبقى معامل تتعامل على سعر الدولار القديم، وأخرى على الجديد، علماً أن الدواء المصنع في كلا المعملين ذاته، لذا فإن ما يجري هو تسوية فقط وتحقيق عدالة بالأسعار للحفاظ على بقاء الدواء وعدم انقطاعه من الأسواق، وحتى تستمر عجلة الإنتاج في المعامل ولا يتوقف المنتج، مبيناً أن هذا الموضوع واضح وصريح.

مؤكداً أنه لم يتم رفع سعر أي نوع أو صنف من الدواء منذ عام ٢٠١٥ عندما ارتفعت أسعار الأدوية ٥٠ بالمئة، بعد ارتفاع تكلفة المواد الخام والإنتاج، ونتج عنه خسارة الشركات والمعامل وعدم قدرتها على استمرار إنتاج الأدوية، وكان ذلك الارتفاع بقرار حكومي صادر عن اللجنة الاقتصادية، مؤكداً أن رفع أسعار أي مادة دوائية لا يمكن أن يتم إلا بقرار حكومي.

ولفت إلى أن هناك زمراً عديدة من الأدوية بحاجة إلى تعديل وهو ما يتم العمل عليه، مشيراً إلى إنه لا احتكار لأي صنف من الأدوية وهناك متابعة حثيثة من الوزارة لضبط عمليات احتكار الأدوية في الصيدليات، وبالمقابل قامت الوزارة بوضع ضابطة عدلية أيضاً للقيام بدورها لتلافي احتكار أي دواء.

بعد إقالة رئيسها

عرنوس يمهل «التخطيط الإقليمي» حتى نهاية العام لإنجاز عملها

| صالح حميدي

دعا وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس هيئة التخطيط الإقليمي لإنجاز المحاور التي تعمل بها، قبل نهاية العام الجاري، وذلك خلال اجتماعه أمس مع مسؤولي الهيئة، بعد إقالة مدير الهيئة حسن جنيدان، وتعيين مدير التخطيط والتنظيم العمراني في محافظة دمشق ماري التلي بدلاً منه، لأسباب غير معروفة، بعد العرض الذي قدمه جنيدان في مجلس الوزراء حول المشروع الوطني للتخطيط الإقليمي.

وأكد عرنوس أن الوزارة ضمّنت خطتها؛ تطوير عمل الهيئة، ودعمها بالكوادر النوعية، وتذليل كل معوقات عملها، نظراً لأهمية مخرجات التخطيط الإقليمي على المستويات كافة وعلى امتداد ساحة الوطن.

من جانبها كشفت رئيسة هيئة التخطيط الإقليمي ماري التلي التي تسلّمت مهامها مؤخراً؛ عن خطة عمل موضوعة للانتهاء من عدة محاور مهمة، وهي الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، الذي تكمن أهميته في كونه يمثل الوثيقة الأكثر إستراتيجية على مستوى التخطيط الوطني المكاني، ويشكل أداة حيوية في إنجاز تخطيط إقليمي يعي المسائل الوطنية الكلية.

وأوضحت التلي أن المحور الثاني هو الدراسة الإقليمية للساحل، ويهدف لتحديد المناطق المناسبة للتطوير والاستثمار والمحافظة على الأراضي الزراعية والمناظر الطبيعية، إضافة إلى أن الهيئة تعمل على موضوع مهم جداً وهو الخريطة الوطنية للسكن حيث تسهم بوضع المقترحات للتجمعات العمرانية المستقبلية مع وضع تصور لإعادة المناطق المتضررة بصورة تتلاءم مع توجهات الإطار الوطني.

وتعمل الهيئة أيضاً حسب التلي على إنجاز الدراسة الإقليمية لمحافظة السويداء والغوطة الشرقية، علماً بأن الهيئة راسلت الجهات المعنية لاستكمال المعطيات والمعلومات التي تفيد بدفع العمل في هذه المحاور لإنجازها بالوقت المحدد.

هذا وشدّد وزير الإشغال على ضرورة الإسراع بإنجاز كل ما هو مطلوب منها والتدقيق بمدخلات والبيانات لكي تكون المخرجات سليمة وذات قيمة، معولاً على عمل الهيئة في هذه الظروف لتحديد تموضع المشاريع الحيوية والتنموية والمنشآت الإستراتيجية، كما أكد ضرورة أن تكون الهيئة بنكاً للمعلومات عن كل المناطق وفي عموم المحافظات لأننا نريد أن نرى سورية الجميلة والمنظمة من خلالكم.

٣ مليارات ليرة لإسعاف مناطق القابون والقدم والزبلطاني الصناعية

الدبس لـ«الوطن»: مباحثات مع مصارف خاصة لمنح قروض للصناعيين المتضررين بأقساط ميسرة

| علي محمود سليمان

كشف رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس لـ«الوطن» عن مباحثات تقوم فيها الغرفة مع عدد من المصارف الخاصة لمنح قروض للصناعيين المتضررين بأقساط ميسرة حتى يتمكنوا من العودة للعمل والإنتاج، منوهاً بأن الاجتماع الذي عقد مع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بحضور وزراء الإدارة المحلية والصناعة والموارد المائية والكهرباء ومحافظ دمشق في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، خلص إلى إقرار موازنة إسعافية لإعادة تأهيل وإعمار ثلاث مناطق صناعية وهي مناطق القدم والقابون الصناعية والزبلطاني للتريكو، وذلك لترميم البنى التحتية كاملة من كهرباء ومياه واتصالات وشبكة الطرق، وهي بقيمة تتراوح بين ٢ إلى ٣ مليارات ليرة سورية، وقد تعهد وزير الكهرباء بإيصال التيار الكهربائي إلى تلك المناطق الصناعية الثلاث خلال مدة ٤٥ يوماً من بدء عمليات الترميم، كذلك بالنسبة للمياه.

وأوضح الدبس أن الصناعيين في تلك المناطق وعن طريق غرفة الصناعة في دمشق وريفها تعهدوا بأنهم خلال ستة أشهر سيكونون قادرين على إعادة تشغيل هذه المنشآت الصناعية والورشات بعد تأهيل وترميم البنى التحتية المخدمة لها، مبيناً أن قسماً من هذه الورشات كانت انتقلت سابقاً إلى مناطق آمنة ونقلت آلاتها معها ويمكنها المباشرة بالعمل فور انتهاء ترميم المناطق الصناعية، وقسم آخر ما تزال آلاتها ضمن المنشآت ولكنها بحاجة للصيانة والإصلاح، ولكن هناك قسماً تعرض لخسارة الآلات والمكنات ويحتاج لتعويضها.

وأشار إلى أن عدد المنشآت الصناعية في هذه المناطق الصناعية يصل لأكثر من ألفي منشأة وورشة كرقم إجمالي، وفي التفصيل يوجد في مجمع القدم الصناعي لوحده قرابة ٤٥٠ ورشة صناعية وحرفية وفي منطقة الزبلطاني تريكو يوجد حوالي ٧١٠ ورشات تريكو مسجلة في غرفة الصناعة، وفي منطقة القابون الصناعية يوجد حوالى ٢٤٠ معملاً، وهي تنقسم إلى معامل صناعية وورش حرفية وصناعية صغيرة ومعظمها معامل وورش نسيجية وتريكو وقسم منها متوزع ما بين ورش حدادة ومهن أخرى.

ولفت الدبس إلى أن هذه الورش والمعامل يمكنها الحصول على القروض الميسرة من المصارف الحكومية والتي تبلغ نسبة الفائدة فيها ٦ بالمئة فقط وهي مخصصة للمناطق المنكوبة ليتمكنوا من تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لتشغيل معاملهم وورشهم، منوهاً بأن هذه المنشآت لديها أسواق تصريف لمنتجاتها سواء محلياً أو خارجياً وهي قادرة على تسويق منتجاتها بشكل فوري بعد العودة للإنتاج وخاصة ورش التريكو التي كانت في أغلبها تصدر منتجاتها للدول العربية.

وأكد الدبس أن العمل ما يزال مستمراً في إطلاق الصندوق التكافلي للصناعيين في غرفة صناعة دمشق وريفها ليكون داعماً لعمل الصناعيين، مضيفاً بأن أول المستفيدين منه سيكون معمل الورق الذي تعرض للتدمير في منطقة الكسوة نتيجة الاعتداء الإسرائيلي الأخير، ويتم التواصل حالياً مع كافة الصناعيين لجمع المبلغ المطلوب لتعويض صاحب المعمل ليتمكن من العودة للإنتاج.

٥,٤ مليارات ليرة قيمة آليات ومواد مسروقة وتخريب في «الطرق والجسور»

| الوطن

كشف مدير الشركة العامة للطرق والجسور لـ«الوطن» عن القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة التي تعرضت لها، حيث بلغت ٥,٤ مليارات ليرة سورية، تشمل سرقة آليات ومواد وتخريب، على حين بلغت قيمة الأضرار غير المباشرة ٥,٧ مليارات ليرة على مستوى الشركة، نتيجة الأعمال الإرهابية، إضافة إلى ١١ شهيداً و٩ إصابات و٩ مخطوفين من العمال في مختلف فروع الشركة، وتضرر ١٢ مبنى بشكل جزئي، و٤ مبان بشكل كامل، كما طالت الأضرار ٥٨٦ آلية في مختلف الفروع بين سرقة وتخريب.

وأشار إلى أن الشركة نفذت أعمال بقيمة ٤,٨ مليارات ليرة خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٨) من إجمالي الاعتماد المرصود البالغ ١٤,٤ مليار ليرة، بنسبة ١٤٥ بالمئة للربع الأول و٣٣ بالمئة من خطتها للعام ٢٠١٨.

ولفت بركات إلى أن أبرز مشروعات الشركة للعام ٢٠١٨ تتركز على التحويلات الطرقية في مدينة دير الزور وترحيل أنقاض المدينة إضافة إلى تحويلة الحفة ومحلق جبلة الشرقي ودوار الشيخ صالح العلي ومشروع عقدة الديماس وعقدة الشريعة في حماة وطريق السلمية حمص وطريق حماة السلمية وترحيل أنقاض مدينة الزبداني ومدينة داريا وصيانة طريق طرطوس الدريكيش ومشروعات متعددة ضمن مدينة حلب وصيانة شوارع متفرقة ومتابعة وتشطيب البرج السكني بطريقة القالب المنزلق.

وأشار إلى بعض المشروعات المتوقفة منها طريق الضمير أبو الشامات ومشروع الربط الشمولي وطريق إعزاز عفرين وصيانة طريق حلب الرقة القديم وصيانة طريق الباب منبج جرابلس وتحويلة الحولة، لافتاً إلى أن آليات الشركة مؤهلة للقيام بالأعمال الموكلة إليها وتمتلك ١٣ مجبولاً إسفلتياً و١٤ مجبلاً لإنتاج المجبول البيتوني والمنتجات البيتونية و٣ مراكز لإنتاج البيتون مسبق الصنع والإجهاد و١٥ مركزاً لإنتاج الحصويات و١٣ آلية ومعدات نوعية لتنفيذ الأعمال النوعية.

وبيّن بركات من جانب آخر أن الشركة هي الوحيدة في سورية التي تمتلك قالباً منزلقاً لتنفيذ الصوامع والمنشآت المشابهة وقد باشرت العمل في ضاحية الديماس لتنفيذ البرج السكني بتقنية القالب المنزلق.

٥٧٠٠ عداد لكل مؤشّر في حمص.. وتحويل ثلاثة إلى الرقابة الداخلية

«الكهرباء» لـ«الوطن»: مراقب على «المؤشّرين» لتلافي الأخطاء

| قصي المحمد

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء حمص مصلح الحسن في تصريح لـ«الوطن» أنّه تم تحويل ثلاثة مؤشرين إلى الرقابة الداخلية خلال الفترة الماضية لتتم معاقبتهم نتيجة الأخطاء الحاصلة، التي بدورها تقوم بتقدير حجم الخطأ الحاصل لتفرض العقوبة القانونية المناسبة لكل واحد منهم.

جاء تصريح الحسن ضمن سياق متابعة «الوطن» لظاهرة كميات الاستهلاك الكبيرة من الكهرباء التي كان قد فوجئ بها الكثير من المشتركين على مدار العام، لتترك مشكلة أخطاء مؤشري عدادات الكهرباء جدلاً كبيراً لدى المواطنين عن الأسباب الحقيقية التي تجعل الفرق كبيراً جداً أحياناً بين القيم الفعلية للاستهلاك مقارنة مع واقع الفواتير المصدّرة والمترتبة عليهم في نهاية كل دورة، الأمر الذي يدفع المواطن أحياناً إلى دفع قيم الفواتير من الشريحة الأولى «المنزلي» بأسعار استهلاك مضاعفة لها وفقاً للشريحة الثانية التي قد تصل إلى الثالثة أحياناً.

وفي السياق أوضح الحسن أنّه غالباً ما تكون العقوبات التي تفرض على المؤشرين أو غيرهم من المدخلين مادية ولا تصل إلى درجة الفصل، مشيراً إلى أنّه في حال إثبات أنّ المؤشر أو الموظف أهمل عمله، فستتم معاقبته وفقاً للقانون، موضحاً أنّه بطبيعة الحال تبقى أخطاء المؤشرين غير مرتبطة بالمؤشر ذاته أحياناً، التي قد تكون أحياناً مرتبطة بالواقع والظروف الحالية، لافتاً إلى أنّه من الممكن أيضاً أن تكون بعض المسؤولية عن الخطأ على المدخلين في الشركات، من يقومون بتنزيل بيانات دفاتر المؤشرين على الحاسب، مع العلم أن المؤشر قد يكون سجل التأشيرة بشكل صحيح ودقيق.

وأوضح أنّ لكل مجموعة من «المؤشرين» في الكهرباء موظفاً مراقباً عليهم، من أجل رصد الأخطاء في حال حدوثها، مبيناً أنّه في حال حدوث خطأ سببه المؤشر، تقوم الشركة باتخاذ إجراءات وعقوبات مسلكية قانونية محددة.

وأشار إلى أن توجّه الشركة العامة لكهرباء حمص وبالتعاون مع كلية الهندسة المعلوماتية قسم هندسة البرمجيات في جامعة البعث، إلى تصميم تجربة برنامج «أندرويد» لمعالجة أخطاء المؤشرين، التي يمكن أن تنخفض إلى أدنى درجاتها من خلال التجربة التي يتم العمل عليه الآن والتي تكون في مراحلها الأخيرة، مؤكّداً أنّه في حال نجاحها وهو المتوقع حالياً بشكل كبير، سيتم طرحها على المؤسسة العامة للتوزيع والوزارة ليصار إلى تعميمها على جميع شركات الكهرباء في المحافظات لكونها ذات تكلفة مادية شبه مجانية لا تتطلب إلا جوال «أندرويد» فقط يحمل عليه البرنامج.

ولفت إلى أنّ كهرباء حمص يعمل فيها حالياً ما يزيد على ١٠٠ موظف مؤشر، منهم ٤٣ موظفاً مؤشراً في المدينة و٦٠ موظفاً مؤشراً في الريف، مقابل وجود ٥٧٠ ألف عداد في حمص وريفها «أي بمعدل وسطي، كل مؤشر مسؤول عن أخذ تأشيرة ٥٧٠٠ عداد في كل دورة»، مبيناً أنّ هناك مناطق مكتظة سكانياً، يسجّلها المؤشر فيها ما يقرب من ٦ آلاف تأشيرة، أمّا في المناطق المتفرقة والبعيدة عن بعضها فيسجل مؤشروها ما يقرب من ٣ آلاف تأشيرة.

ونوّه الحسن بأنّ العدد الحالي من المؤشرين كاف إلى حد ما، بعد أن كان هناك حالات نقص حادة في أعداد المؤشرين خلال الفترة الماضية، ولكن حالياً تقريباً تمت تغطية العجز. موضحاً أنّ نسبة تغطية كل مؤشر لعدد العدادات أي التأشيرات التي يسجّلها خلال الدورة الواحدة، ليست متساوية بينهم، فهي ترتبط بمكان المنطقة وعدد المشتركين فيها.

الجدير بالذكر أنّ شركات الكهرباء حالياً تعتمد على الطريقة التقليدية التي تتيح لكل مؤشر أن يحمل دفاتر تنظيم أسماء المشتركين بالكهرباء في المدينة وكل حي أو منطقة، حيث يقوم بتسجيل فيها تأشيرة العداد ويوقع ليقوم بدوره كل مؤشر بالتوقيع عند كل منزل ويصدق المشترك على ذلك ويسجل تاريخ زيارة المبرمج لتبقى الشركة محافظة على الثقة بينها وبين المواطن، لعدم ترك أي مجال لإهمال المؤشرين، إلا أنّ هذا الموضوع على ما يبدو غير دقيق واقعياً ولم يترك مجالاً كبيراً للثقة بين المشترك والشركة «نتيجة مزاجية عمل بعض المؤشرين»، ما تسبب في ارتفاع بورصة الفواتير إلى الحد غير المطابق للواقع في جميع المحافظات السورية!

مدير «الفنية للدراسات» لـ«الوطن»:

عقد لإصلاح ١٧٥ بناء في عدرا العمالية

| الوطن

كشف مدير الشركة الفنية للدراسات والاستشارات أشرف حبوس لـ«الوطن» عن قيام الشركة بتنفيذ عقد دراسة لتقييم وتأهيل الأبنية المتضررة في ضاحية عدرا العمالية، حيث تم إجراء مسح ميداني شمل ٤٠٠ مبناً، مبيناً أن الدراسة تضمنت تقييم الوضع الراهن للأبنية وإعداد التقارير الفنية لكل كتلة بناء ومن ثم وضع الحلول الإنشائية والمعمارية للتأهيل المطلوب.

ولفت حبوس إلى تصنيف الأبنية إلى أبنية بحاجة لإزالة بحيث يتم تقديم الأضابير اللازمة لهذه الأبنية ضمن المرحلة الأولى من العقد، وأبنية متضررة يمكن تأهيلها، إذ تم أيضاً تصنيف هذه الأبنية بحسب نسبة الضرر وتم إعداد الدراسة اللازمة لتأهيل هذه الأبنية بالإضافة للكشوف التقديرية اللازمة وقد تم تسليم هذه المرحلة من العمل لصاحب المشروع المتمثل بالمؤسسة العامة للإسكان.

وفي تقرير لواقع العمل في ملف إعادة الإعمار بالمدينة العمالية بعدرا (حصلت الوطن على نسخة منه) وفيما يخص الأبنية المأهولة المتضررة للمرحلة الأولى الخاصة بالأبنية المستلمة من أصحابها فقد تم التصديق على العقد المبرم بين المؤسسة العامة للإسكان ولجنة الأضرار في محافظة ريف دمشق بقيمة نحو ٨٢٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيل ١٧٥ بناء في عدرا العمالية تضررت نتيجة الإرهاب، وقامت المؤسسة بإبرام عقود الدراسة والإشراف مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإنجاز الإضبارة الفنية المتكاملة للأبنية المستهدفة بالمعالجة والإشراف على أعمال التنفيذ بموجب الدراسة المقدمة، كما تم إبرام عقد مع الشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ الأبنية المراد إزالتها وإعادة بنائها وقد باشرت الشركة بأعمال الإزالة ويجري إعداد الإضبارة الفنية الخاصة لتنفيذ إعادة تأهيل الأبنية المتبقية من تدعيم كامل وتدعيم جزئي بموجب الدراسات المقدمة.

وستتضمن إعادة الأعمال للمرحلة الثانية بحسب التقرير توسع عدرا العمالية ويشمل الأبنية التي في عهدة المؤسسة والمتعهدين.

وتم تأهيل ٢٨٨ شقة سكنية متضررة في الجزيرتين ١١-١٤ من الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٧ وسيتم تأهيل ١٦٨ شقة من الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٨ إضافة إلى تأهيل ٢٨٨ شقة سكنية متضررة في الجزيرة ١٥ من الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٧ وسيتم تأهيل ١٠٠ شقة من الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٨.

وفيما يخص المرافق العامة المتضررة في الجزر ١١-١٣-١٤-١٥-١٦ فيجرى تأهيلها من الخطط الإسعافية للوزارة التي تتبع لها الشركات المنفذة وهي الشركة العامة للبناء والتعمير والشركة العامة لأعمال الكهرباء ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية وقد باشرت الشركات بتنفيذ الأعمال.